

المالية العامة و دور الدولة :

تعبّر عن التفسير الاقتصادي لدور الدولة في الحياة العامة و تطاق هذا الدور و الأساليب المستخدمة لتحقيقه .
تظهر أهمية المالية العامة بوجه خاص في الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الرأسمالي (اقتصاد السوق) .

الاقتصاد الاشتراكي

(الاقتصاد المركزي)

يعني ملكية الدولة للجزء الأكبر من وسائل الإنتاج والثروة في المجتمع .
الذي يتحكم في الأسعار من الدولة

الاقتصاد الرأسمالي

(اقتصاد السوق)

يعني حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .
الذي يتحكم في الأسعار هو العرض و الطلب .

أنواع الحاجات :

1_ حاجات خاصة (فردية) :

تخضع لمبدأ القصر أو الاستئثار .
يمكن منع الآخرين من الاستفادة منها .
مد الخدمة للغير يتطلب أعباء إضافية .
أو حرمان المستفيد من جزء من الخدمة .
مثال : المأكل و العلبس و المسكن .

2_ حاجات عامة :

أ_ حاجات عامة مطلقة :

تنتشر نفعها على الأفراد بمجرد توافرها .
لا يمكن منع الآخرين من الاستفادة منها .
مد الخدمة للآخرين لا يتطلب أعباء إضافية .
مثال : مد جسر على نهر لمزرعة خاصة

مجالات المالية العامة :

1_ إشباع الحاجات العامة و الاجتماعية

2_ تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي .

3_ تحقيق عدالة توزيع الدخل .

أولاً: طريقة الناتج القومي



ثانياً: طريقة الأنصبة الموزعة

يتم حساب الدخل القومي عن طريق جمع دخول عناصر الإنتاج :
(الأجور و المرتبات و المكافآت دخول العمل و الفوائد و الربح و الأرباح دخول الملكية) .

يجب استبعاد المتحصلات التي لا ترتبط بالمساهمة في الإنتاج .
مثل : الإعانات الاجتماعية و إعانة البطالة و الكسب و الخسارة الرأسمالية .

الكسب الرأسمالي : هو بيع أصل من الأصول مثل الآلة أو المنزل بشئ أعلى من ثمن الشراء .

ثالثاً: طريقة الإنفاق القومي

تعتمد على احتساب كافة المبالغ التي تم إنفاقها في المجتمع من قبل الأفراد و المشروعات و الهيئات الخاصة و العامة على شراء السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة .

الإنفاق القومي : مجموع ما أنفق خلال فترة زمنية معينة على الاستهلاك و الاستثمار في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة .

الادخار

عشبة سلبية تمثل جزء من الدخل لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .
هو الجزء المتبقى من الدخل بعد الاستهلاك .

الاستثمار

الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية في الفترات القادمة .

الاستهلاك

يغطي الإنفاق على السلع و الخدمات التي تشبع الحاجات بطرق مباشرة .

الاستهلاك العام :

إنفاق السلطات العامة يقصد إشباع الحاجات الجماعية . مثل : التعليم

الاستهلاك الخاص :

الإنفاق على السلع و الخدمات يقصد إشباع الحاجات الفردية .

عناصر المالية العامة :

ثالثاً : الموازنة العامة :

الوثيقة القانونية و المحاسبية التي تبين النفقات العامة التي ستقوم بها الدولة و الموارد المالية التي ينتظر أن تحققها لفترة قادمة تكون غالباً سنة .

ثانياً : الإيرادات العامة :

تلك المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بالحصول عليها بهدف تغطية النفقات العامة .

مصادر الإيرادات العامة :

- 1_ عوائد ممتلكات الدولة .
- 2_ الرسوم : مبالغ نقدية مقابل خدمة تؤدي إلى القرد و لا تتناسب قيمتها مع تكلفة الخدمة قد تكون أقل أو أكثر .
- 3_ الضرائب : اقتطاع مالي من دخول و ثروات الأفراد بمقتضى سلطة الدولة دون مقابل .
- 4_ الإقراض العام (الدين العام) .

أولاً : النفقات العامة :

المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة و هي إشباع الحاجات العامة و الاجتماعية .



هناك اتجاه عام لاستمرار تزايد النفقات العامة و ذلك يعرف بمبدأ تزايد النفقات العامة .
من المبادئ الأساسية للمالية العامة (مبدأ أولوية النفقة) .

مبادئ الموازنة العامة :



- 1_ مبدأ سوية الموازنة : حيث تكون الموازنة العامة عن فترة مستقبلية في سنة مالية قادمة لا أكثر و لا أقل .
- 2_ مبدأ وحدة الموازنة : حيث يدرج جميع نفقات و إيرادات الدولة في وثيقة واحدة هي الموازنة العامة للدولة .
- 3_ مبدأ عسومية الموازنة : و يعني أن تظهر جميع نفقات و إيرادات الدولة بشكل مفصل دون إجراء أية مقاصة .
- 4_ مبدأ توازن الموازنة : حيث أن الأصل أن تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة .

- لا بد أن تعرض الموازنة العامة على ممثلي الشعب أو تصدر بقانون .
- الموازنة العامة للدولة مضمونها نشاط مالي للدولة و هو النفقات العامة و الإيرادات العامة .
- الموازنة تتضمن تصريح للدولة للقيام بالنفقات العامة .
- أرقام الموازنة العامة بالنسبة للإيرادات العامة هي مجرد توقعات .

الحساب الختامي للدولة : يمثل الإتفاق الفعلي و الإيرادات الفعلية في سنة سابقة و يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداد الحسابات الختامية .

السلطة التشريعية لنشاط الدولة العالي يتحقق بدرجة أكبر بعرض الحسابات الختامية على مجلس الشعب للاعتماد .

الضرائب :

أهم صور الإيرادات المباشرة للدولة

أهم تقسيمات للضرائب

المبادئ القانونية للضرائب

من حيث سعر الضريبة

من حيث وعاء الضريبة

1- الضرائب النسبية :

تحدد سعرها بنسبة معينة من الوعاء الخاضع للضريبة دون تغيير في هذه النسبة مهما زاد الوعاء أو قل .

2- الضريبة التصاعدية :

تفرض بنسبة متصاعدة مع زيادة قيمة الوعاء الخاضع للضريبة و تفرض بشرائح .

1- ضرائب على الأشخاص

(ضريبة الرووسن) .

2- ضرائب على الأموال

(الدخل - العقار) .

1- لا تفرض ضريبة إلا بقانون ولا يعفى منها أحد إلا بقانون .

2- المساواة بين الممولين .

3- الضريبة إسهام من الأفراد في تحمل النفقات وليست عقوبة عليهم .

كفاءة السياسة الضريبية تتطلب أن تراعى

عدة مبادئ أهمها :

1- مبدأ العدالة و المساواة : بمعنى مراعاة قدرتهم على الدفع و معاملة الممولين أصحاب الظروف المتماثلة نفس المعاملة .

2- مبدأ الكفاية : بمعنى أن توفر الضرائب حصيلة كافية لمواجهة النفقات العامة .

3- مبدأ الملائمة : بمعنى أن يتم تصيل الضريبة بالأسلوب و المواعيد المناسبة للمولين .

4- مبدأ اليقين : بمعنى أن تحدد قواعد تحصيل الضريبة و حسابها بشكل واضح و سهل و دقيق

ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة

الضرائب المباشرة :

تفرض على الدخل أو

الثروة بمناسبة الحصول عليه

مثال في مصر : الضريبة

الموحدة على دخل الأشخاص

الطبيين و الضريبة على

أرباح شركات الأموال .

الضرائب الغير مباشرة :

تفرض على الدخل عند إنفاقه

مثال في مصر : الضريبة

العامة على المبيعات (أهم

الضرائب الغير مباشرة) ثم

الضريبة الجمركية .

أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات الاجتماعية :

- 1_ ليس بإمكان كل الأفراد القيام بها رغم وجود دافع ذاتي بها .
- 2_ السوق لا يصلح وحده لإشباع الحاجات وحتى في الدول التي تأخذ بنظام السوق لا بد من وجود دولة قوية تقدم الخدمات العامة والاجتماعية و هو أمر ضروري للاقتصاد و هذا هو مجال المالية العامة .

أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات العامة :

- 1_ لا يوجد بها دافع ذاتي يجعل الأفراد تعطي مسؤوليتها عن القيام بها .
- 2_ طالب الخدمة هو الذي يتحمل تكلفتها .
- 3_ لا يشاركه أحد في تحمل تكلفتها .
- 4_ لا يمكنه منع الآخرين من الاستفادة منها متى توفرت .
- 5_ يمكنه الاستفادة منها بون أي تكلفة متى توفرت من غيره .

دعائم النظام الرأسمالي المساند عالمياً :

- 1_ ملكية وسائل الإنتاج بالمجتمع تعود الملكية الخاصة حيث أن غالبيتها تكون مملوكة لأفراد أو جماعات .
- 2_ الهدف المباشر من القيام بعملية الإنتاج أو الاستهلاك هو تعظيم العائد الشخصي .
- 3_ في اتخاذ القرارات تعتبر آلية السوق هي الآلية الرئيسية التي يعتمد عليها المنتجون والمستهلكون .

الخصخصة

هي إعادة توزيع الأدوار بين الدولة و القطاع الخاص في ملكية و إدارة وسائل الإنتاج في المجتمع .

صور الخصخصة

2_ خصخصة الإدارة :

من خلال احتفاظ الدولة بالملكية مع التوسع في التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بمهام الإدارة أو تأجير الوحدات للقطاع الخاص أو من خلال احتفاظ الدولة بالملكية و الإدارة مع إجراء تغيير جتري في أسلوب الإدارة على نحو يشبه أسلوب الإدارة في القطاع الخاص .

1_ خصخصة الملكية :

من خلال تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص .

3_ السماح للقطاع الخاص

بإنشاء و تملك و إدارة مشروعات مثل الطرق و محطات الكهرباء و المياه .

1_ النقود و البنوك :

المقايضة

الصعوبات التي واجهت المقايضة

- 1_ تفترض المقايضة توافق في رغبات المتعاملين في الوقت نفسه .
- 2_ لا تقدم وسيلة تصلح لتقييم السلع .
- 3_ لا تقدم وسيلة لاختزان القيم .

تعريف المقايضة

- 1_ مبادلة شيء في مقابل شيء آخر .

النقود

وظائف النقود

- 1_ قوة شرائية عامة . 2_ وسيط في التبادل .
- 3_ مقياس للقيمة . 4_ مخزن للقيمة .

تعريف النقود

- 1_ هي كل شيء يتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع و يكون وسيط للتبادل و مقياس للقيم و مخزن للقيمة .

تطور النقود

- 1_ النقود السلعية . 2_ النقود المعدنية (الذهب و الفضة) .
- 3_ النقود الورقية . 4_ النقود الائتمانية (نقود الودائع) .
- (يتم التعامل بها عن طريق الشيك) .

2_ الوسائل الإلكترونية للمدفوعات :

البطاقات المدفوعة مقدماً

- 1_ البطاقات التي يتم دفع قيمتها مقدماً عند شرائها مثل بطاقات التليفون .

بطاقات الصرف الآلي

- 1_ تعطي صاحبها ميزة صرف النقود من شبائك الإلكترونية في أي وقت .

بطاقات الخصم الفوري

- 1_ لا تمنح صاحبها ائتمان ولكن يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك فوراً .

بطاقات الائتمان

- 1_ تمنح حاملها ائتمان لمدة معينة و يستطيع أن يستخدمها لشراء السلع و الخدمات في أي مكان .

3_ التطور في وسائل المدفوعات يحتاج إلى :

- 1_ بنية أساسية في الجهاز المصرفي .
- 2_ بنوك متطورة .
- 3_ محال تجارية حديثة تتوافر لديها وسائل إلكترونية مجهزة .

النقود الإلكترونية

النقود الرقمية

هي النقود التي تأخذ صورة نبضات كهرومغناطيسية يحملها كارت ذكي على الحاسب الشخصي .

البطاقات الذكية

هي بطاقات مثبت عليها شريط مغناطيسي مثبت عليها شريحة إلكترونية و يتم خصم المعاملات دون الحاجة لقيام المشتري بالتوقيع أو حمل ما يثبت شخصيته .

البنوك المصارف

مؤسسات مالية بسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و الوحدات الاقتصادية التي تحقق فائض و تستخدمها لإقراض الأفراد و المشروعات .

أنواع البنوك

1_ البنك المركزي

الجهة التي تأتي على رأس الجهاز المصرفي في الدول المختلفة .

وظائف البنك المركزي :

- 1_ إصدار النقود (الورقية) .
- 2_ بنك البنوك .
- 3_ بنك الحكومة .
- 4_ وضع و إدارة السياسة النقدية و الرقابة (الكمية و الكيفية) .

4_ البنوك الاستثمارية

مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من طرح السندات في الأسواق المالية و وضعها تحت تصرف المستثمرين و التمويل طويل الأجل و تنتشر في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا .

3_ البنوك المتخصصة

بنوك تخصص في نوع معين من النشاط . مثل : البنوك العقارية و الزراعية و الصناعية

2_ البنوك التجارية

بنوك عامة و غير متخصصة و يعمل في تلقي الودائع و منح الائتمان و التمويل قصير الأجل و يصدر النقود الائتمانية .

التطور الاقتصادي أدى إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما :

2_ البنوك الإلكترونية

بنوك تعمل بالكامل من خلال الإنترنت و تعرف بالبنوك الافتراضية .

1_ البنوك الشاملة

تحصل على الأموال من مصادر متعددة و توجهها إلى مختلف الأنشطة .

- 1- ارتبط إصدار النقود الورقية في مصر بإنشاء البنك الأهلي عام 1898 م .
- 2- كانت النقود الورقية التي يصدرها البنك الأهلي المصري اختيارية و مع قيام الحرب العالمية الأولى 1914 م أصبحت النقود الورقية إلزامية و لم يعد يمكن تحويلها إلى ذهب .
- 3- في عام 1957 م أصبحت صفة البنك المركزي رسميا على البنك الأهلي .
- 4- في عام 1961 م أنشئ البنك المركزي المصري واستقل بذلك عن البنك الأهلي و له الحق في إصدار النقود الورقية

المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية

شركات توظيف الأموال

صناديق الادخار

صناديق الاستثمار

شركات التأمين

سوق الأوراق المالية

2- سوق التداول أو البورصة :

1- هي السوق المنظمة التي يتجمع فيها العرضون و الطالبون للأوراق المالية التي سبق إصدارها في سوق الإصدار و ذلك في أوقات و أماكن محددة .

أهم وظائف البورصة :

- 1- تعبئة المدخرات و توجيهها إلى الاستثمار بما يخدم الاقتصاد الوطني .
- 2- توفير سوق دائمة و مستقرة لتسييرها على المفخرين والمستثمرين .
- 3- توفير السيولة على حائزي الأوراق المالية .
- 4- توفير الضمانات لإتمام الصفقات .
- 5- توفير مؤشرات عن حجم النشاط و مستوى أداء الاقتصاد القومي .

1- سوق الإصدار أو السوق الأولية :

1- هو السوق التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية لأول مرة من خلال العملية المعروفة باسم عملية الاكتتاب و التي تتمثل في طرح الأوراق المالية للبيع و عرضها على الراغبين في الشراء وفقا لإجراءات حددها القانون .

السند

1- هو صك أو ورقة مالية تمثل ديناً لصاحبها تجاه الشركة المصدرة لها و يعتبر قرض طويل الأجل تحصل عليه الشركة من خلال الاكتتاب العام في شكل شهادات متساوية القيمة و قابلة للتداول بالطرق التجارية . و قد تكون الشهادات اسمية أو لحاملها

السهم

1- هو صك أو ورقة مالية تمثل حصة و حق الشريك في رأس مال الشركة المساهمة و الورقة المثبتة لذلك .

يحق لحامل السند :

- 1_ الحصول على فائدة ثابتة سنوياً .
- 2_ استيفاء قيمة سند في الميعاد المحدد و بعدها تنقطع صلتها بالشركة .

يحق لحامل السهم :

- 1_ الاشتراك في إدارة الشركة أو الرقابة عليها .
- 2_ الحصول على أرباح إذا حققت الشركة أرباح .

لا يحق لحامل السهم :

- 1_ استرداد قيمة سهمه طالما ظلت الشركة باقية .
- 2_ في حالة حل الشركة و تصفيتها استرداد قيمة الأسهم إلا بعد حصول حملة السندات على قيمة سنداتهم و الفوائد .

لا يحق لحامل السند :

- 1_ الاشتراك في إدارة الشركة أو الرقابة عليها .
- 2_ الحصول على أرباح إذا حققت الشركة أرباح .

العلاقات الاقتصادية الدولية :

كافة العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين أفراد و مؤسسات و حكومات دولة مع أفراد و مؤسسات و حكومات الدول الأخرى .

خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية :

- 1_ وجود الحدود السياسية
- 2_ اختلاف العملات
- 3_ اختلاف في اللغة والعادات و القيم المسائدة في كل دولة .
- 4_ تكاليف النقل

ميزان المدفوعات :

أقسام ميزان المدفوعات :

تعريف ميزان المدفوعات :

2_ ميزان أو حساب العمليات الرأسمالية :

يتضمن العمليات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال بين الدول و يتضمن

1_ ميزان أو حساب العمليات الجارية :

يتعلق بالتجارة الخارجية للسلع و الخدمات و ينقسم إلى :

هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات أو العمليات الاقتصادية و التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تكون غالباً سنة .
سجل للمتحصلات و للمدفوعات و ليس بيان للمركز القانوني للدولة .

أ_ ميزان التجارة غير المنظورة
يشمل الصادرات و الواردات من الخدمات

أ_ ميزان التجارة المنظورة
يشمل الصادرات و الواردات من السلع .

أ_ حركات رؤوس الأموال قصير الأجل .

ب_ حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

تقيد المتحصلات التي تحصل عليها الدولة من العالم الخارجي نتيجة الصادرات في الجانب الدائن من الميزان .
تقيد المدفوعات التي تدفعها الدولة للعالم الخارجي نتيجة الواردات في الجانب المدين من ميزان المدفوعات .
القيد في ميزان المدفوعات يرتبط باتجاه المدفوعات وليس بالأثر القانوني .
إذا قامت الدولة بالاقتراض من الخارج و يؤدي ذلك إلى حصولها على إيرادات تسجل في الجانب الدائن رغم أن الدول أصبحت من الناحية القانونية مدينة .

العولة :

تحديات العولة :

تحديات على الدول النامية .
أمام الدول المتقدمة و هي تعتل في نفس الوقت فرصة إذا أحسنت الدول النامية استغلالها .

رافق العولة :

- 1_ حدوث تحولات في هيكل الإنتاج العالمي و أصبحت مواد أولية جديدة تحل محل التقليدية .
- 2_ ظهور ثورات علمية جديدة .
- 3_ زيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول .
- 4_ تحرير الاقتصاديات الوطنية .

تعريف العولة :

الإزالة التدريجية للحدود غير الجغرافية بين الدول و الكيانات السياسية المختلفة بحيث أصبح يسود الاتجاه نحو توحيد القوانين التي تحكم كثيرا من الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية .

مواجهة العولة :

- 1_ مزيد من التعاون و التكامل .
- 2_ الاتجاه نحو التصنيع بدلا من الاستيراد .
- 3_ اتباع الأساليب الحديثة في الزراعة و استغلال الغابات .
- 4_ توفير رأس المال اللازم للصناعة .
- 5_ توفير بيئة تعزز نمو التكنولوجيا .
- 6_ الاهتمام بالبحث العلمي .
- 7_ تنمية الموارد البشرية .

والله الموفق و المستعان

مع خالص تمنياتي للجميع بالنجاح و التميز دائما بإذن الله تعالى .

د / هيثم الخليجي 01011000654

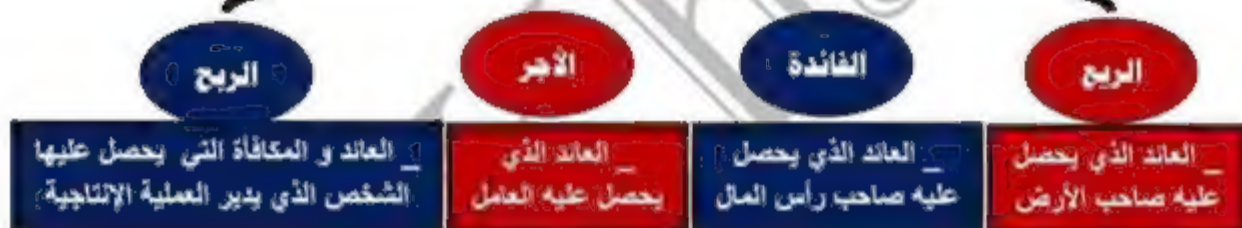
الدخل القومي :

مجموع الدخول المكتسبة لجميع أفراد المجتمع و مشروعاته خلال سنة مقابل إسهامهم في العملية الإنتاجية .

أنواع الدخل القومي



مصادر الدخل القومي



المدفوعات التحويلية

هي مدفوعات ليست مقابل خدمات إنتاجية تم تلبيتها .



طرق قياس الدخل القومي

